

Distr.
GENERAL

TD/B/ITNC/5
TD/B/ITNC/AC.1/6
5 April 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



لجنة الاستثمار الدولي
والشركات عبر الوطنية
الدورة الحادية والعشرون
جنيف، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الثالثة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٣ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٢	٢ - ١	مقدمة
٣	٥١ - ٣	الأول - النظر في البنود الموضوعية لجدول الأعمال
١١	٥٦ - ٥٢	الثاني - المسائل التنظيمية

المرفقات

١٣	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للفريق العامل
١٤	الثاني - العضوية والحضور
١٦	الثالث - قائمة مرجعية بالوثائق

مقدمة

- ١- عقد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ دورته الثالثة عشرة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥ بقصر الأمم في جنيف.
- ٢- وعقد الفريق العامل الحكومي الدولي في مسار دورته ٦ جلسات رسمية و٣ جلسات غير رسمية.

الفصل الأول

النظر في البنود الموضوعية لجدول الأعمال

(البنود ٣-١٠ من جدول الأعمال)

ألف - البيانات الافتتاحية العامة

٣- ذكّر الرئيس الخارج الفريق بأن الفريق يشكل محفلاً فريداً يمكن فيه مناقشة الاحتياجات والمصالح المتنوعة لجميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وحث الفريق على أداء دور أكثر إيجابية وأقل سلبية في وضع المعايير الدولية الذي ينبغي ألا يظل مجالاً لمنظمات مثل لجنة المعايير الدولية للمحاسبة أو الاتحاد الدولي للمحاسبين. فهذه المنظمات لم تستفد من تنوع العضوية الذي استفاد منه فريق الخبراء الحكومي الدولي.

٤- وهنأ رئيس الدورة الثالثة عشرة الخبراء على تشكيل أضخم دورة لفريق الخبراء الحكومي الدولي من حيث عدد الوفود الحاضرة. وقال إنه يشعر بأن مستوى المشاركة إنما يشير إلى أهمية قضايا البيئة على جدول الأعمال العالمي. كما أعرب عن اعتقاده للفريق بأن التمثيل العالمي فيه هو سمة فريدة من سمات الفريق. وقال إنه يعتقد بأن التنمية، من حيث الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق عن طريق زيادة العمالة وتوسيع التجارة الدولية، يمكن تحقيقها من خلال بلوغ الشركات لأهدافها. ومن شأن المحاسبة أن تسهم في نجاح النشاط الاقتصادي للشركات.

٥- واسترعى الموظف المسؤول عن الأونكتاد الاهتمام أولاً إلى عدد من المسائل التنظيمية بما فيها دمج الموظفين العاملين في فريق الخبراء في هيكل الأونكتاد، ومسؤوليات وأنشطة لجنة الاستثمار الدولي والشركات عبر الوطنية. وأكد لياقة وأهمية فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي والمساهمات التي يقدمها الخبراء المشاركون في اجتماعاته.

٦- وأكد أن القضية العامة المتمثلة في عدم الاستقرار المالي الدولي تبرز بوضوح في ممارسة التخطيط الاستراتيجي للأونكتاد فيما يتعلق بالمؤتمر المرتقب للأونكتاد التاسع، وأن المواضيع التي سيناقشها الفريق تناسب بصفة خاصة مواضيع الأونكتاد التاسع، وهي عمليات العولمة والتحرير الاقتصادي في الاقتصاد العالمي وأثرها على النمو والتنمية المستدامين.

٧- وفيما يتعلق بالمواضيع المدرجة على جدول أعمال الفريق، وجه الشكر إلى حكومة السويد لما وفرته من موارد سخية مكنت من إجراء البحوث. ثم أوجز أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لولاية فريق الخبراء وأورد بعض التفاصيل بشأن المشاريع الجارية. وقد ثبتت فائدة اجتماع مخصص عقد في جنيف في ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في توفير التوجيه لمستقبل العمل المعني بتطوير المحاسبة.

٨- وأبلغ ممثل لأمانة الأونكتاد الفريق بالاجراءات التي اتخذت خلال عام ١٩٩٤ بشأن مشاريع القرارات التي اعتمدت في الدورة الثانية عشرة للفريق.

٩- وأكد ممثل كندا أن القضية الأساسية قيد النظر هي بحث دور المحاسبة في مسائل البيئة. وأضاف أنه بسبب أهمية هذه الدورة تحديدا، فقد حضرها ممثلون عن هيئتين كنديتين مهنتين للمحاسبة، هما الرابطة الكندية للمحاسبين العاميين المعتمدين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين.

١٠- وقال ممثل شيلي إنه تم في آذار/مارس ١٩٩٤ سن قانون لوضع أساس عام لمعايير إدارة البيئة يقضي برصد آثار أنشطة تجارية محددة. غير أن شيلي ليست لديها مبادئ توجيهية محددة أو معايير محددة تتصل بالمحاسبة البيئية.

١١- ووصف ممثل تونس الأنظمة وقوانين المحاسبة البيئية الجديدة في بلده. ففي خلال العقد الماضي قررت تونس الأخذ باستراتيجية تنمية تهيء نموذجا أو طريقا تتجلى فيه أنشطة التنمية المستدامة. ولهذا الغرض تم تصور ترتيب قانوني وأساسي وأنشئت هيئات للمراقبة والاشراف. وقد توخى المجلس الأعلى للمحاسبة الحاجة إلى إصلاح نظام المحاسبة التونسي بوضع اطار لتقييم أثر أنشطة الشركات على بيئتها الايكولوجية وتحديد الاجراءات التي تتخذها الشركات لحماية البيئة، فضلا عن الابلاغ عن التقيد بالقواعد والأنظمة وسائر الالتزامات التعاقدية. كما تم توخي الأخذ بألية محددة من أجل تنفيذ نظام إبلاغ مالي يعكس مزايا وعيوب أنشطة الشركات فيما يتصل بحفظ البيئة.

باء- المناقشات غير الرسمية

١٢- بعد الاستماع إلى البيانات الافتتاحية العامة، تابع الفريق العامل الحكومي الدولي مناقشاته الموضوعية في جلسات غير رسمية.

الحوافز والمثبطات المتعلقة باعتماد الشركات عبر الوطنية لمفهوم التنمية المستدامة

١٣- نظر التقرير الأول الذي أعدته الأمانة (TD/B/ITNC/AC.1/3) في الحوافز والمثبطات المتعلقة باعتماد الشركات عبر الوطنية لمفهوم التنمية المستدامة والدور الذي يمكن أن تؤديه المحاسبة في هذا الصدد. وكان أحد الباحثين الأساسيين اللذين ساعدا في إعداد هذا التقرير، وهو السيد ر. غراي من جامعة داندي بالمملكة المتحدة، حاضرا للرد على الأسئلة التي أثارها الخبراء.

١٤- وفي مسار المناقشة لوحظ أن الشركات، في ظل نموذج المحاسبة الحالي، لا تجد ما يكفي من التشجيع لتسجيل كل التكاليف المتصلة بالبيئة. فضلا عن ذلك هناك صعوبات كبيرة في تقييم جوانب المسؤولية عن الضرر البيئي، مثل ضرورة إصلاح الأرض، وتدني نوعية الهواء وسائر أشكال الضرر البيئي، فضلا عن الصعوبات في الابلاغ عن قيمة الخدمات التي توفرها الطبيعة، مثل الهواء النقي وامتصاص الملوثات.

١٥- وتساءل ممثل مصر عما إذا كان حجم الشركات يشكل عاملاً في الأخذ بممارسات للمحاسبة البيئية.

١٦- وأعرب السيد غراي في رده على عدد من الأسئلة والتعليقات من أعضاء الفريق عن اعتقاده بأنه من غير الواقعية محاولة تقييم جميع العوامل البيئية المباشرة وغير المباشرة معاً. وقال إن هناك موضوعين يحتاجان إلى مزيد من النظر أكثر من غيرهما: '١' تحسين نظم الإدارة البيئية؛ و'٢' تعريف الاستدامة. إن القياسات التقريبية تحتاج حالياً إلى تطوير لا يمكن أن يتحقق إلا بالتجريب. وكرر أيضاً استنتاجات التقرير قيد النظر والتي تفيد بأن الشركات، إذا أعطيت مبادئ توجيهية وهياكل سوقية مناسبة، يمكنها أن تعمل بشكل أفضل كثيراً على مواجهة تحدي الاستدامة في إطار البارامترات المنشأة حديثاً.

مؤشرات الأداء البيئي

١٧- ناقش الفريق بعد ذلك الورقة المتعلقة بإدماج مؤشرات الأداء البيئي في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات عبر الوطنية (TD/B/ITNC/AC.1/5).

١٨- وأشار ممثل ألمانيا إلى أن تشكيل لجنة توجيه من شأنه أن يكون طريقة منتجة يمكن للفريق العامل أن يعمل من خلالها على سد الثغرة العالمية الظاهرة في المبادئ التوجيهية للمحاسبة البيئية. وأظهرت شتى التعليقات من أعضاء الفريق الحاجة إلى وجود مبادئ توجيهية أوضح في هذا الصدد. إلا أن المراقب عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين أعرب عن اعتقاده بأن هذا الموضوع برمته ما زال في مرحلة التطوير الأولية تماماً وأن الفريق يمكنه أن يقدم خدمة جليلة باعتباره "دار مقاصة" للأفكار ومحفلاً لحفز الخبراء على إجراء البحوث بشأن الحلول الممكنة للتحديات القائمة، بدلاً من محاولة فرض قواعد أو معايير.

١٩- وذكر المراقب عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين أنه يلزم الأخذ بمخطط فعال لإدارة البيئة تشجيعاً على الإبلاغ البيئي الشامل. وأضاف أن المعهد يضطلع أيضاً بمشروع لاستكشاف إمكانية دمج التكاليف الخارجية في التكاليف الداخلية لكيان تجاري ما من أجل توفير تقدير شامل لأنشطة أعمال ذلك الكيان بغرض اتخاذ القرارات والإبلاغ (يشار إليه أحياناً باسم "المحاسبة عن التكاليف الكاملة").

٢٠- واقترح ممثل تونس أن يعالج فريق الخبراء موضوع المحاسبة البيئية خطوة خطوة. وهذا يعني أنه من المهم النظر في احتياجات المستفيدين النهائيين من المعلومات وبالتالي وضع مؤشرات للإبلاغ البيئي.

٢١- وأكد ممثل المملكة المتحدة على الطلب المتزايد على المعلومات البيئية من جانب منظمي أسواق رأس المال، وخاصة اللجنة الأمريكية للأوراق المالية والصراف، ومن جانب الوكالة الأمريكية لحماية البيئة. ويجري حالياً تنفيذ مبادرة في المملكة المتحدة للجمع بين ممثلي المصارف وسائر المشاركين في أسواق رأس المال ورؤساء الشركات من أجل حل التعارض الظاهر بين النشاط التجاري وحفظ البيئة.

٢٢- وأكد ممثل بنغلاديش أن البلدان النامية قد تجد صعاباً في تنفيذ معايير المحاسبة البيئية على نفس مستوى التنفيذ في البلدان المتقدمة.

٢٣- وقال ممثل اتحاد المحاسبين الأوروبيين إن البلدان الأوروبية تجتاز مراحل مختلفة من التنمية ولها مشاكل واحتياجات مختلفة. وقد عقدت حلقة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ خلصت إلى أن مهنة المحاسبة ينبغي أن تضطلع بدور أقوى في هذا الصدد. ويمكن للمحاسبين أداء دور فائق الأهمية في التحقق من تقارير الأداء البيئي. ومع ذلك، فإنهم إذا قدموا أنفسهم إلى الجمهور باعتبارهم خبراء في ميدان المحاسبة ومراجعة الحسابات البيئية، فإنهم سيحتاجون إلى التمتع بمهارات ومؤهلات متخصصة.

قيام الشركات عبر الوطنية بالكشف عن المسائل البيئية على الصعيد الوطني في التقارير السنوية

٢٤- يعالج التقرير عن هذا الموضوع (TD/B/ITNC/AC.4) إبلاغ الشركات عبر الوطنية عن الأداء البيئي في بلدانها الأصلية (المتقدمة) بالنسبة للبلدان المضيفة (النامية). وكان الباحث الرئيسي لهذه المهمة، السيد ك. نوبيني من جامعة سانت غالن بسويسرا، حاضراً للرد على الأسئلة التي طرحها الخبراء.

٢٥- وأثناء المناقشة، أشير إلى أن النتائج التي تم التوصل إليها في التقرير لم تكن غير متوقعة نظراً لأن المبادئ التوجيهية أو القوانين المتعلقة بالمحاسبة البيئية ليس لها وجود في بلدان كثيرة.

٢٦- وسأل ممثل سويسرا عما إذا كانت توجد عوامل غير قوانين البيئة لتشجيع الشركات عبر الوطنية على الكشف عن تفاصيل تتعلق بأدائها البيئي. وأجاب السيد ك. نوبيني بأن شدد على أنه يرى أن الضغوط الجماهيرية هي أهم دافع إلى الكشف عن المسائل البيئية.

٢٧- ورداً على المسائل التي طرحها ممثلو المغرب و الهند و ملاوي، شدد السيد نوبيني على أن الهدف من البحث هو التركيز على قيام الشركات عبر الوطنية بإعلام الجمهور عموماً، ولا سيما حاملو الأسهم، وليس الهدف هو النظر في التقارير غير المالية ذات الغرض الخاص التي تطلبها الهيئات التنظيمية في البلدان المضيفة، وعلى سبيل المثال تقرير الهند الحكومي عن التلوث. والغرض هو عرض درجة الاتصال بين الشركات عبر الوطنية والجمهور. ويبدو أن من المؤسف أن عدم وجود اهتمام شديد من جانب الجمهور بالمسائل البيئية داخل البلدان النامية ظهر في التناقضات التي توجد في مجال واتساع نطاق قيام الشركات عبر الوطنية بإعداد التقارير البيئية في البلدان النامية وفي بلدانها الأصلية.

استعراض قواعد وأنظمة المحاسبة البيئية الوطنية

٢٨- عرض ممثل لأمانة الأونكتاد التقرير عن هذا الموضوع (TD/B/ITNC/AC.1/2). وأدلت عدة وفود بتعليقات تتصل على وجه التحديد بالفقرات الواردة في التقرير التي تشير إلى بلدانها الأصلية. وأحاطت الأمانة علماً بهذه التعليقات بغية استكمال المعلومات للاذن بنشرها في الوثيقة الوشبكة الصدور "المسائل المتعلقة بالمحاسبة البيئية وإعداد التقارير البيئية: استعراض ١٩٩٥".

٢٩- ورأى عدة خبراء أنه على الرغم من أن البلدان لم تضع، في جميع الحالات تقريباً، قوانين وأنظمة محددة وشاملة للمحاسبة البيئية، فإنه توجد في حالات كثيرة تشريعات بديلة تتطلب نشر المعلومات البيئية. ولدى كثير من البلدان قوانين شاملة لحماية البيئة وإدارتها قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد

التقارير البيئية. ولكن يجب التزام الحذر لأنه على الرغم من أن هيئات حكومية معينة قد تطلب المعلومات، يجب أيضاً توزيعها على نحو فعال على الجمهور، تماماً مثل توزيع المعلومات المالية. وبعد تمكّن الجمهور من الحصول على المعلومات، يمكن أن يكون أكثر فعالية في ممارسة الضغط على الشركات بغية تغيير تأثيرها البيئي، إذا كان الأمر يتطلب مثل هذا الاجراء.

٣٠- ورأى ممثل المملكة المتحدة أنه على الرغم من أن متطلبات المحاسبة البيئية قد لا تكون موضع تكليف على وجه التحديد، فإن بعض معايير المحاسبة الوطنية، وبقدر محدود المعايير الدولية، تعني أن المسائل البيئية يجب أن تؤخذ في الاعتبار في إعداد كشوف الحساب المالية بقدر ما يكون هناك أثر مالي. غير أن ممثل المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين أشار إلى مواطن النقص الظاهرة في توافق وشمول المحاسبة البيئية وإعداد التقارير الممارسين حالياً. وعلاوة على ذلك، عندما طلب الخبراء إدراج هذا الموضوع على جدول الأعمال، رثي أنه يجب إجراء دراسة استقصائية لقواعد وأنظمة المحاسبة البيئية الوطنية. ولكن إجراء دراسة استقصائية لجميع التشريعات التي تنطوي على المسائل البيئية هو أمر يتجاوز نطاق الطلب والموارد المتاحة.

٣١- وذكر ممثل ألمانيا أن المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية الموضوعية من أجل المهنيين والحكومات والأطراف الأخرى ذات الصلة ينقصها النطاق والشمولية. واقترح أن يطلب إلى جميع المنظمات الدولية للمحاسبة أن تنظر في إنشاء لجان لاستعراض البحوث القائمة والحالية بغرض التعرف على أنسب المفاهيم التي يمكن استخدامها في مرحلة تالية ما كأساس للهيئات التنظيمية بغية وضع المعايير.

٣٢- واقترح ممثل سويسرا أن يقوم فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والأونكتاد بوضع إطار أساسي للمحاسبة وإعداد التقارير البيئيين. ويجب استغلال البحوث الحالية استغلالاً تاماً قدر الإمكان بغية تجنب تداخل وازدواج الجهود النموذجية الكثيرة المبذولة حتى الآن.

٣٣- وأيد أيضاً ممثل هولندا الاقتراحات التي قدمها ممثلاً ألمانيا وسويسرا وأضاف أنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في الإطار الاختلافات الرئيسية القائمة بين المحاسبة المالية والمحاسبة البيئية. وسأل عما إذا كان يجب إدماج إعداد التقارير البيئية في إعداد التقارير المالية. وأشار ممثل إسبانيا إلى أنه يرى وجوب ألا تتضمن الحسابات السنوية مبدئياً إلا معلومات عن المسائل المالية؛ وإلى أنه يمكن تناول المسائل الأخرى في تقارير مستقلة.

٣٤- وأيد أيضاً ممثل بلغاريا فكرة الإطار. فإن عدة بلدان تواجه مشاكل مختلفة ويجب تصور الإطار بطريقة تسمح بوجود مرونة كافية في تلبية مختلف الاحتياجات المتعلقة بالمعلومات. ويمكن أن يساعد وجود إطار مشترك عام في تجنب وضع معايير مختلفة ومتضاربة مستقبلاً.

٣٥- وأيد كثير من الممثلين هذه الأفكار بسرعة وبقوة. ويتضح من التعليقات التي أدلت بها عدة وفود خلال الدورة، أنه يجري بالفعل القيام بقدر كبير من البحوث ولكن من المطلوب بذل جهد كبير لدراسة هذه المعلومات وتقييمها بغرض تحديد أنسب توجيه يجب اعطاؤه للحكومات وللأطراف الأخرى المعنية.

٣٦- وأشار السيد غريبي إلى أن هناك أربع خطوات ممكنة في المحاسبة المتعلقة بالبيئة: '١' التعرف على المسائل البيئية داخل الاطار الحالي للمحاسبة البيئية والمراجعة المالية؛ '٢' وضع مخططات لادارة البيئة، إلى جانب المحاسبة الادارية ونظم المعلومات من أجل دعم هذه المخططات؛ '٣' التوسع في إعداد التقارير البيئية والكشف عن المسائل البيئية؛ و'٤' المحاسبة المتعلقة بالاستدامة.

٣٧- وكانت بالتالي الاستنتاجات الرئيسية التي نشأت عن المناقشات هي أن من المهم إيجاد مبادئ توجيهية وأو وضع إطار أساسي للمحاسبة البيئية. وإذا لم يتم الإسراع في وضع هذا الإطار كتوجيه للدول الأعضاء، ستجد هذه الدول نفسها في وضع يحتم عليها التوفيق بين معاييرها واجراءاتها المستقلة ومعايير الدول الأعضاء الأخرى واجراءاتها.

المحاسبة المتعلقة بالادارة الحراجية المستديمة: دراسة حالة إفرادية

٣٨- عرض ممثل لأمانة الأونكتاد النشرة (UNCTAD/TDCI/4) على الفريق العامل. وقام الباحث الرئيسي المكلف بالمشروع، وهو السيد د. روبنشتاين، المدير في مكتب مراقب الحسابات العام في كندا، والضيف المتحدث في الدورة، بالرد على الملاحظات والأسئلة الصادرة عن المشاركين. وقد أبرز السيد روبنشتاين حقيقة أن دراسة الحالة الإفرادية تصف مؤسسة خيالية إلا أن البحث يستند الى شركة فعلية كنقطة انطلاق وأن الأرقام المقدمة في الدراسة تركز على أفضل التقديرات الممكنة. وتعتبر النشرة محاولة تجديدية تبين كيفية الانتقال بالاستدامة من مجرد المفهوم الى حقيقة عملية. وتوضح دراسة الحالة الافرادية أيضاً التكلفة التي تكبدها شركة تتبنى مثل هذا التغيير في السياسات الادارية.

٣٩- وأشار عدد من المشتركين الى أن الممارسات الراهنة المتوخاة في المجتمع كما هي معروفة في العديد من البلدان غير متوافقة مع مفهوم الاستدامة. ووجه القصور المثير للجزع يتمثل أساساً في مشكلة سياسية وليس هو بالمشكلة التي يمكن للمحاسبين حلها. بيد أنه جرى التسليم بأن من واجب المحاسبين توعية العامة ومساعدة المجتمع على اتخاذ قرارات مبنية على علم أفضل عن طريق استخدام المهارات التقليدية للمحاسبة لابرار التكاليف والآثار المالية المترتبة على تغيير يطرأ على الأنشطة والسياسات الاقتصادية.

اتباع نهج عملي في مجال المحاسبة البيئية المتكاملة بشأن الشركات وعلاقته بالحسابات الوطنية: الدراسة

الافرادية المتعلقة بـ Agip Petroli

٤٠- دعت الأمانة السيد ماتيو بارتولوميو من مؤسسة إنني انريكو ماتيني، بميلان ايطاليا، لتقديم عرض أمام الفريق يتعلق بنموذج لكشف حساب بيئي لشركة من الشركات. وهذا النموذج يقيم جسراً بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، لأن إضافة هذا النوع من الابلاغ البيئي على أساس شامل للصناعة برمتها من شأنه أن يولد انطباعاً على المستوى الوطني لمبلغ الضغط الذي يولده قطاع صناعي بعينه على البيئة. وقد عمدت مؤسسة إنني انريكو ماتيني الى استخدام شركة تكرير النفط الايطالية الكبرى Agip Petroli S.p.A. كدراسة افرايدية لوضع هذا النموذج المبتكر لكشف حساب خاص. وتبين الدراسة الافرادية بوضوح الخطوة الأولى في معرض تطبيق المبادئ التي يعتبرها المتشككون غير عملية.

٤١- وسأل ممثل فرنسا عما إذا كانت المعلومات التي يوردها النموذج قد نشرت للجمهور وعما إذا كانت الشركات الإيطالية قد أدرجت كشوف الحسابات هذه في تقاريرها المالية السنوية. ورد السيد بارتولوميو قائلاً بأن المعلومات قد نُشرت لأغراض معينة في نطاق التقرير السنوي أو كمعلومات إضافية، بيد أن هذا تم على أساس انتقائي.

٤٢- وسأل ممثل سويسرا عن مدى النفع الذي يمكن أن يعود به كشف الحساب البيئي على إدارة الشركة. وقال إنه تمت الإشارة إلى أن بوسع الشركة استخدام النموذج لتوفير تفاصيل محددة عن الأثر البيئي المترتب على أنشطتها ولا سيما توفير تحليل للانبعاثات من قبيل ثاني أكسيد الكبريت، الذي هو ملوث ضار تنتجه بكميات كبيرة صناعة تكرير النفط. وقال إن إدارة الشركة تعتقد بأن النموذج يشكل أداة بالغة الفعالية للإدارة البيئية ولكن المسؤولين يسلمون بأن بيانات أساسية أخرى ولكنها لا تتعلق بالبيئة من قبيل المعلومات المالية والاجتماعية غير مضمنة في النموذج.

٤٣- وأشار ممثل تونس إلى أن النموذج ينطبق على شركة بوصفها وحدة مفردة. وأضاف أن الأثر البيئي المترتب مثلاً على استخراج المواد الأولية للإنتاج أو نقل سلع منتهية الصنع لا يشمل النموذج إن لم يكن داخلاً في الأنشطة التجارية للشركة. ورد السيد بارتولوميو قائلاً إن التكتل يشمل، في حالة Agip Petroli S.p.A، مختلف الحلقات في السلسلة بدءاً بالمواد الخام ووصولاً إلى المستهلك، وأن توحيد كشف الحساب لكل نشاط من شأنه أن يحدد الأثر الشامل. وبالتالي إذا ما تعاونت مختلف الشركات الداخلة في هذه السلسلة أمكن في هذه الحالة أيضاً أن يقاس الأثر الشامل.

مخطط الإدارة ومراجعة الحسابات في المجال البيئي للاتحاد الأوروبي

٤٤- دعي السيد ب. ولسن، وهو ممثل عن اللجنة الأوروبية، إلى تقديم عرض خاص أمام فريق الخبراء بشأن مخطط الإدارة ومراجعة الحسابات في المجال البيئي للاتحاد الأوروبي. ففي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ اعتمد المجلس الأوروبي مقترحاً مقدماً من اللجنة الأوروبية يخول المشاركة الطوعية من جانب الشركات التابعة للقطاع الصناعي في هذا البرنامج الأمر الذي يمكن الشركات من أن تتبنى طواعية أهداف الحماية البيئية التي تحددها هي نفسها. والتقييد بالأهداف التي تحدد تلقائياً مرهون بإقرارها من قبل محققين خارجيين هم خبراء تقنيون وليسوا مراقبي حسابات مالية. والفكرة المنطقية التي يقوم عليها البرنامج تكمن في استخدام السوق لتنشيط عملية ادخال تحسينات متواصلة على الأداء البيئي داخل الشركات عن طريق إلزام المواقع بما يلي: '١' وضع وتنفيذ سياسات وبرامج ونظم إدارة بيئية؛ '٢' التقييم الدوري بشكل منهجي وموضوعي لأداء عناصر الموقع و'٣' توفير معلومات عن الأداء البيئي للعامّة. وعلى الشركات المشاركة في المخطط أن تكشف للعامّة عن كل ما لديها من تفاصيل عن أداؤها البيئي في حدود معايير سرية تجارية متفق عليها. وهناك عنصر أساسي في المخطط وهو عدم الاكتفاء بالتبليغ عن المعلومات الإيجابية دون سواها.

٤٥- وأردف يقول إن هذا يشكل فيما يبدو نهجاً جديداً من الأساس في التنظيم البيئي. وعلى الرغم من أن نطاق اختصاص الأنظمة مقصور على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فإن من الجائز أن تتبين الشركات في البلدان الأخرى عناصر في البرنامج تنفيذها كسبيل لإدارة وتحسين أداؤها.

٤٦- وختم السيد ولسن عرضه بمقتطف من المراحل الرئيسية لعملية التحقق من الدليل التمهيدي لمخطط الإدارة ومراجعة الحسابات في المجال البيئي. وتمت الإشارة إلى أن بوسع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تشجع على مشاركة الشركات في المخطط من خلال إقامة برامج مساعدة تقنية من شأنها أن تساعد الشركات على الوفاء بمتطلبات الأنظمة وذلك عن طريق وضع السياسات البيئية مثلاً ونظم الإدارة وبرامج التدريب ونظم الدعم الهيكلي والتقني.

جيم - الاستنتاجات

٤٧- وخلص الفريق إلى أنه ينبغي أن يدعى الأمين العام للأونكتاد إلى عقد اجتماع لفريق من الخبراء، في حدود الموارد الحالية، وإلى أن يعدّ تقريراً عن المحاسبة البيئية. وتُرجى الأمانة تقديم تقرير مرحلي عن المحاسبة البيئية في الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وإضافة إلى ذلك، يرحب الفريق العامل بالتبرعات المقدمة من الحكومات وأو المنظمات لإجراء بحوث ودراسات عن المحاسبة البيئية.

٤٨- وخلص فريق الخبراء كذلك إلى أن برنامج العمل الواجب الاضطلاع به خلال عام ١٩٩٦ والذي سيقدم تقرير بشأنه إلى فريق الخبراء في دورته الخامسة عشرة عام ١٩٩٧ ينبغي أن يشمل: '١' البحث المتعلق بوضع إطار مفاهيمي للمحاسبة البيئية؛ و'٢' دراسة بشأن الآثار المترتبة على العمل الذي تقوم به المنظمة الدولية للجان الضمانات ولجنة معايير المحاسبة الدولية فيما يتصل بالمعايير المحاسبية.

٤٩- وفيما يتعلق بمسألة إنشاء فريق فرعي، ذكّر الفريق العامل بأن مشروع القرار الخامس الذي اتخذته في دورته السابقة والذي أوصى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية باعتماده ما زال معروضاً على اللجنة للنظر فيه. وفي هذا الصدد، يجمع الفريق العامل على أنه في حال إنشاء فريق فرعي، فإن العمل المتعلق بنظام الاعتماد المهني ينبغي أن يركز في البداية لا على مستوى المحاسبة المهنية وإنما على مستوى يشار إليه عموماً بأنه مستوى محاسبي الإدارة والمحاسبين الماليين. ويمكن، رهناً بتوفر الموارد، النظر في اتباع نهج يجمع بين التركيز بصورة موازية على محاسبي الإدارة وأو مراجعي الحسابات (النظاميين).

٥٠- وفيما يتعلق بالمساعدة على تطوير المحاسبة، نظر الفريق العامل في نتائج أعمال فريق الخبراء العامل المخصص المعني بالتدريب والتطوير في مجال المحاسبة، الذي اجتمع في جنيف يومي ٢٤ و٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وأيد توصية الفريق المخصص الداعية إلى انتقاء الاقتراح السنغالي من بين مقترحات المشاريع السبعة الأكثر سلامة التي أسفر عنها مؤتمر داكار، وذلك لمواصلة العمل بشأنه، إلى جانب بذل جهد لتعزيز المهنة في أحد البلدان الأفريقية.

٥١- واتفق الفريق العامل، فيما يتعلق بدورته الرابعة عشرة، على تنظيم منتدى حول موضوع "خبرة وآراء مسؤولي المصارف ووجهة نظر مديري المصارف بشأن الكشف عن البيانات والمسائل المتصلة بالمحاسبة".

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

الف - افتتاح الدورة

٥٢- افتتح السيد عبد العزيز دبي (السنغال)، رئيس فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته الثانية عشرة دورة الفريق الثالثة عشرة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب (البند ١ من جدول الأعمال)

٥٣- وانتخب الفريق، في جلسته الأولى المعقودة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٥، أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

الرئيس: السيد ل. نلسون كارفالهو (البرازيل)

نواب الرئيس:
السيد جيورجو ج. بيهر (سويسرا)
السيدة فلورا ماريا كالفو (كوستاريكا)
السيد براويت لينسوفاناكول (تايلند)
السيد عبد العزيز طالبي (المغرب)
السيد ديمتير ديليافسكوف (بلغاريا)
السيد خوان ارماندو أندرادا (اسبانيا)

المقرر:

جيم - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٤- أقر الفريق، في جلسته الأولى المعقودة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٥، جدول أعماله المؤقت (TD/B/ITNC/AC.1/1) على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- المشبطات التي تعرقل إقرار الشركات عبر الوطنية مفهوم التنمية المستدامة، بما في ذلك تصورات كبار المديرين التنفيذيين للتكاليف التي ينطوي عليها هذا الأمر

- ٤- دراسة استقصائية لمؤشرات الأداء في المجال البيئي: المؤشرات المستخدمة في الوقت الحالي: تقييم مدى فائدة هذه المؤشرات؛ المؤشرات الأخرى التي قد تكون مفيدة
- ٥- استعراض القوانين واللوائح الوطنية للمحاسبة البيئية
- ٦- عرض مخطط الإدارة ومراجعة الحسابات في المجال البيئي من قبل المفوضية الأوروبية
- ٧- قيام الشركات عبر الوطنية بالكشف عن المسائل البيئية على الصعيد الوطني في التقارير السنوية
- ٨- مناقشة دراسة الحالة الإفرادية المتعلقة بمسألة المحاسبة الخاصة بإدارة الحراجية المستدامة: دراسة حالة إفرادية
- ٩- التقرير عن المناقشات والتوصيات الناشئة عن اجتماع فريق الخبراء المعقود في عام ١٩٩٣ بغية استعراض دراسة الحالة الإفرادية المذكورة أعلاه
- ١٠- إقامة صلة بين المحاسبة البيئية على المستوى الحكومي الوطني وعلى مستوى محاسبة المؤسسات
- ١١- مسائل أخرى
- ١٢- جدول الأعمال المؤقت لدورة الفريق العامل الرابعة عشرة
- ١٣- اعتماد تقرير الفريق العامل.

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للفريق العامل
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

- ٥٥- وافق الفريق العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٥، على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة عشرة (TD/B/ITNC/AC.1/L.2). (للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق الأول).

هاء - اعتماد تقرير الفريق العامل
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

- ٥٦- وفي الجلسة نفسها، اعتمد الفريق العامل مشروع تقريره (TD/B/ITNC/AC.1/L.1 و Add.1) بصيغته المعدلة شفهيًا، وأذن للمقرر في استكمال النص حسب الاقتضاء كيما يعكس وقائع الجلسة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للفريق العامل

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- المحاسبة والإبلاغ من جانب المصارف التجارية، بما في ذلك الكشف عن بيانات بشأن هياكل المصارف والكشف عن بيانات الأطراف ذات الصلة بذلك، وعن تعيين وتناوب مراجعي الحسابات
- ٤- المحاسبة المتعلقة بالامتيازات الحكومية
- ٥- مسائل أخرى
 - (أ) تقرير شفوي عن الدراسات الاستقصائية الوطنية المتعلقة بأسباب عدم الامتثال للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والتوصيات، المبنية على الدراسات الاستقصائية، الرامية إلى علاج أوجه القصور؛
 - (ب) تقرير شفوي عن أساليب التسعير التحويلي والممارسات الراهنة؛
 - (ج) تقرير شفوي عن التطورات في مجال المحاسبة على المستوى العالمي؛
 - (د) تقرير شفوي عن الفريقين الفرعيين المقترحين المعنيين بمعايير التأهيل العالمية للمحاسبين (بمن في ذلك الفنيون في المحاسبة) وبإيجاد نظام للاعتماد المهني يقوم على معايير التأهيل العالمية؛
 - (هـ) تقرير شفوي عن أنشطة المتابعة المتعلقة بالمواضيع التي نظر فيها أثناء الدورة الثالثة عشرة للفريق.
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للفريق
- ٧- اعتماد تقرير الفريق العامل عن دورته الرابعة عشرة.

المرفق الثاني

العضوية والحضور^(١)

١- كانت الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي	سوازيلند
اثيوبيا	السودان
الأرجنتين	السويد
اسبانيا	سويسرا
ألمانيا	شيلي
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الصين
ايطاليا	غابون
باراغواي	غانا
باكستان	غينيا الاستوائية
البرازيل	فرنسا
البرتغال	فنزويلا
بلغاريا	فنلندا
بنغلاديش	قبرص
بنن	كندا
بولندا	كوستاريكا
بوليفيا	لبنان
تايلند	مصر
تركيا	المغرب
تونس	المكسيك
الجزائر	ملاوي
جمهورية تنزانيا المتحدة	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
جمهورية كوريا	الهند
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	هندوراس
جمهورية مقدونيا	هنغاريا
رومانيا	هولندا
سلوفاكيا	اليمن
السنغال	

للإطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/ITNC/AC.1/INF.1

(١)

٢- وكانت إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ممثلتين في الدورة. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلاً أيضاً في الدورة.

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والوكالات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

وكانت منظمة التجارة العالمية ممثلة أيضاً في الدورة.

٤- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الدورة:

الاتحاد الأوروبي
منظمة الوحدة الأفريقية

٥- وحضرت الدورة المنظمات التالية بناءً على دعوة خاصة من أمانة الأونكتاد:

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين
المحاسبون القانونيون، كندا
رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين
اتحاد المحاسبين الأوروبيين
اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية
اللجنة الدولية لمعايير تقييم الأصول

المرفق الثالث

قائمة مرجعية بالوثائق

<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرمز</u>
٢	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للفريق العامل وشروحه	TD/B/ITNC/AC.1/1
٥	استعراض قوانين ولوائح المحاسبة البيئية الوطنية: تقرير أعدته أمانة الأونكتاد	TD/B/ITNC/AC.1/2
٣	الحوافز والمثبطات المتعلقة باعتماد الشركات عبر الوطنية لمفهوم التنمية المستدامة: تقرير من أمانة الأونكتاد	TD/B/ITNC/AC.1/3
٧	كشف الشركات عبر الوطنية للمسائل البيئية على الصعيد الوطني في التقارير السنوية: تقارير من أمانة الأونكتاد	TD/B/ITNC/AC.1/4
٤	إدماج مؤشرات الأداء البيئي في المعلومات المالية التي تقدمها الشركات عبر الوطنية: تقرير من أمانة الأونكتاد	TD/B/ITNC/AC.1/5
٨	المحاسبة المتعلقة بإدارة الحراجية المستدامة: دراسة حالة إفرادية	UNCTAD/DTCI/4
١٣	مشروع تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي عن دورته الثالثة عشرة	TD/B/ITNC/AC.1/L.1 and Add.1
	مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للفريق العامل	TD/B/ITNC/AC.1/L.2
	قائمة المشتركين	TD/B/ITNC/AC.1/INF.1
